

## الباب الرابع

### (وجوه الإختلاف بين الخليل وسيبويه)

#### عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها

بعد أن بحث الباحث في الكتب النحوية أدرك الباحث وجوه الإختلاف التي تجرى بين الخليل

وسيبويه، فهي كما يلي:

#### المسألة الأولى: المعرف بأداة التعريف

الاسم إما معرفة وإما نكرة. فالمعرفات هي: الاسم المضمرة والاسم الاشارة والاسم العلم والاسم الموصول والمحلي بالألف واللام وما أضيف إلى واحد منها. والنكرة كل اسم سائغ يليق عليه دخول أل المؤثر.

أختلف في "أل" فقليل هي بجملتها للتعريف وهمزتها همزة قطع وحذفت في الوصل للكثرة الاستعمال وهو مذهب الخليل يسميها أل فهي عنده مثل "هل وبل" وقيل هي بجملتها للتعريف إلا أن همزتها همزة. وقيل اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل لئلا يتداء بالساكن وهذا القولان عن سيبويه. فقوله "أل" حرف تعريف يفهم منه القول الأول والثاني أي هي حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصلية أوزائدة. وقوله "أو اللام" هذا هو القول الثالث.

فالخليل راعى في تسميتها همزة قطع الوضع وسيبويه راعى في تسميتها همزة وصل الحذف. وفي المسألة قول رابع للمبرد وهو أن حرف التعريف الهمزة وحدها وأتى باللام للفرق بينها وبين همزة الإستفهام.

وقد اختلف العلماء في التعريف بهذه الأداة على أربعة مذاهب

الأول: أن المعرف هو "أل" برمتها، والهمزة أصلية لازائدة، وهذا مذهب الخليل.

الثاني: أن المعرف هو "أل" برمتها، والهمزة زائدة، وهذا مذهب سيبويه.

الثالث: أن المعرف هو اللام وحدها، وهو مذهب كثير من النحاة. وذكر بعضهم أن هذا هو مذهب سيبويه. وليس ما ذكره هؤلاء صحيحا، بدليل أن سيبويه عدّه في الثنائية الوضع في باب (عدة ما يكون عليه الكلام) فقد قال سيبويه: (وأل تعرف الاسم في قولك: القول والرجل)<sup>1</sup>

الرابع: أن المعرف هو الهمزة وحدها، واللام زائدة فرقا بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة، وهذا مذهب المبرد<sup>2</sup>

فالخليل وسيبويه متفقان على أن حرف التعريف "أل" برمتها، وإنما وقع الخلاف بينهما في الهمزة، أزائدة أم أصلية لازائدة، وهي همزة قطع كهمزة أم، وإنما حذف في الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال<sup>3</sup>

وسيبويه يرى أنها زائدة وهي همزة وصل يعتدّ بها في الوضع كاعتداد بهمزة "اسمع" ونحوه

وقد استدللّ لمذهب الخليل بأمور:

الأول: سلامة مذهبه من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه وهو الحرف لأن الزيادة نوع من التصريف، والحرف لا يقبله.

الثاني: فتح الهمزة، وهمزة الوصل مكسورة، وإن فتحت فلعارض كهمزة "أيمان الله" فإنها فتحت لثلاثا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين

<sup>1</sup> سيبويه. الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجيل 226\4) دون سنة.

<sup>2</sup> خالد الأزهرى. شرح التصريح على التوضيح (بيروت بلبنان: دار الكتب العلمية 139\1). 148م، ورضي. شرح الكافية (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية ص226) دون سنة

<sup>3</sup> ابن يعيش. شرح المفصل (بيروت-لبنان: عالم الكتاب 17\9) دون سنة.

الثالث: أنهم يقولون لاحمر، بنقل حركة همزة أحمر إلى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها، فلو كانت زائدة لتوصل للنطق بالساكن لم يثبتوها لعدم الحاجة إليها.<sup>4</sup>

الرابع: الوقف عليها في التذکر كقول الشعر

يا خليلي أربعا واستخيرا "أل" منزل الدارس عن حي حلال

مثل سحق البرد عفي بعدك أل قطر مغناه في تأويب الشمال

الخامس: إعادتها بكما لها حيث اضطرر إلى الوقف كقوله

دع وعجل ذا وألحقنا بذا أل بالشحم إنا قد مللنا بجل

السادس: أنه يجوز اثباتها في القسم والنداء بدليل أنهم يقولون: يجوز وصل ألف الله في القسم والنداء وحذف ألفها في القسم<sup>5</sup>

واحتج لسيبويه بأنها تسقط في الدرج كما تسقط ألفات الوصل، فتقول: بالرجل ولو كانت ألفها ألف قطع لثبتت في موضع من الدرج ولم يوجد ذلك.

أما اسم الله فقد اختص بقطع همزته لكثرة استعماله وتعظيمه<sup>6</sup>

وأما من ذهب إلى أن اللام وحدها هي حرف التعريف والهمزة وصلة إلى النطق بها ساكنة، فدليله نفوذ عمل الجر إلى ما بعد حرف التعريف وهذا يدل على شدة امتزاج حرف التعريف بما عرفه، وذلك لضعفه عن قيامه بنفسه، ولو كان على حرفين لما جاز تجاوز حرف الجر إلى ما بعده، ودليل

<sup>4</sup> خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية 148\1) دون سنة

<sup>5</sup> عبدالرحمن، شرح التصريح على التوضيح (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية 149/1) دون سنة.

<sup>6</sup> أحمد محمد الخراط، رصف المباني (دمشق: دار القلم دمشق 158) دون سنة

آخر وهو أن حرف التعريف نقيض التنوين، لأن التنوين دليل التنكير كما أن اللام دليل التعريف فكما أن التنوين حرف واحد فكذلك المعرف حرف واحد<sup>7</sup>

لو قارنا بين هذا المذهب والمذهب الثاني وهو مذهب سيبويه لوجدنا الخلاف بينهما ينحصر في نوعية الهمزة، فبينما الهمزة عند هؤلاء مجتلبة في الإبتداء بعد أن لم تكن في أصل الوضع ليتمكن بها من الإبتداء بالساكن، هي عند هؤلاء زائدة وهي همزة وصل معتدّ بها في الوضع. وبناء على ذلك اختلف المذهبان في حرف التعريف أهو "أل" مع القول بزيادة الهمزة - أم اللام وحدها.

من جعل حرف التعريف ثنائيا وهمزته أصلية وهو مذهب الخليل عبّر عنه بـ "أل" ولا يقول الألف واللام، لما لا يقال القاف والذال في "قد" وكذلك ذكر عن الخليل. وأما من جعل حرف التعريف ثنائيا وهمزته همزة وصل زائدة فله أن يقول: "أل" وله أن يقول: الألف واللام. وقد وقع في كتاب سيبويه التعبير بالقولين<sup>8</sup> من جعل حرف التعريف اللام وحدها عبّر باللام

وأما مذهب الرابع فحجته أن الهمزة حرف جاء لمعنى، والحروف بذلك حرف العلة وحركت لتعذر الإبتداء بالساكن فصارت همزة كهزمة التكلم والإستفهام وأيضا فإن اللام تغيّر عن صورتها في لغة حمير فإنهم يقبلون اللام فيها<sup>9</sup>

والوجه في هذه المسألة أن يكون حرف التعريف "أل" برمتها، وهو ما اتفق عليه الخليل وسيبويه، سواء كانت الهمزة زائدة أم أصلية، إلى حد ما أن الخليل يقول: أن الهمزة أصلية وسيبويه يقول: أن الهمزة زائدة.

<sup>7</sup> ابن يعيش. شرح المفصل (بيروت-لبنان: عالم الكتب 18/9) دون سنة ابن حني. المنصف (مصر: دار الكتب العلمية) 1314هـ-1954م.

<sup>8</sup> سيبويه، الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجيل بيروت 334\3-335) دون سنة.

<sup>9</sup> خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية) 149\1، 1975م.

## المسألة الثانية: مجرى النعت على المنعوت

النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنيثه. ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام: (هذا حجرٌ ضبٌّ خرب) فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس، لأن الخرب نعت الحجر والحجر رفعٌ، ولكن بعض العرب يجرّه. وليس بنعت للضب، ولكنه نعتٌ للذى أضيف إلى الضب، فجرّوه لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمتزلة اسم واحد. ألا ترى أنك تقول: هذا حجر ضبي، والحجرُ والضبُ بمتزلة اسم مفرد، فابجر الخاربُ كما أضفت الحجرَ إليك مع إضافة الضب. ومع هذا أنهم أتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعوا الكسرَ الكسرَ، نحو قولهم: بهم وبدارهم، وما أشبه هذا. وكلا التفسيرين تفسير الخليل، وكان كل واحد منهما عنده وجهها من التفسير.

وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا هذان حجراً ضبّ خربان، من قبل أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكراً أو مؤنثاً. وقالوا: هذه جحرة ضباب خربة، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا.

وهذا قول الخليل رحمه الله، ولا نرى هذا والأول إلا سواءً، لأنه إذا قال: هذا جحرٌ ضب مهتم، ففيه من البيان أنه ليس بالضب، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب. وقال العجاج:

كأن نسج العنكبوت المرمل

فالنسج مذكر والعنكبوت أنثى<sup>10</sup>.

<sup>10</sup> كتاب سيبويهي 436/1.

مذهب الخليل أن الاسم المجرور على الجوار يجب أن يوافق الاسم الذي يجاوره في عدته وفي تذكيره وتأنيثه، فإن اختلفت العدة أو كان أحدهما مذكراً والأخر مؤنثاً، أُستعمل الكلام على أصله، ولا يجوز الجر على الجوار. يقولون: هذا وجرُّ ثعلبٍ واسع، لأن الثعلب مذكر، وواسع أيضاً مذكر، والعدة واحدة. ولا يقولون: هذا وجرُّ ضبعٍ واسع، لأن (واسع) مذكر والضبع مؤنثة. وكذلك لا يجوز أن يقولوا: هذا مكان ثعلبٍ واسع، لاختلاف العدة، فالثعلب جمع، وواسع مفرد. إذن، فالخليل لا يميز الجرّ على الجوار إلا إذا استوى المتجاوران في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع. أما سيبويه فإنه يميز الجر على الجوار ولو اختلفت المتجاوران، وقد احتج بقول العجاج:

كأن نسج العنكبوت المرمّل

فُجِرَّ المرمّل، وهو مذكر لمجاورته للعنكبوت وهي مؤنثة. ويرد عليه أنه يصح تذكير العنكبوت، قال الفراء: والعنكبوت دويبة تنسج، في الهواء، وعلى رأس البعير، نسجاً رقيقاً مهلهلاً، مؤنثة، وربما ذكرت في الشعر.

ويقوى مذهب الخليل قول امرئ القيس

كأن ثبيراً في عرّانين وبله كبير أناس في بجاد مزمل

فجر (مزمل) وهو مفرد مذكر لمجاورته (بجاد) وهو أيضاً مفرد مذكر.

وقد يحتج لسبويه بقول الشاعر:

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب

فجر (كلهم) وهو جمع مذكر، لمجاورته (الزوجات) وهو جمع مؤنث، ويضعف هذا الاحتجاج من قبل أن هذا وقع في التوكيد، وما ذكره سيبويه هو ما جرى نعتاً، ولم يتعرض للتوكيد، قال في الكتاب:

(ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام: هذا جحر ضبٍ حربٍ فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس) وأنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار، وتأولا قولهم: (حرب) على أنه صفة لضب. ثم قال السيرافي: الأصل حرب الحجر منه، ثم حذف الضمير للعلم به، وحول الإسناد إلى ضمير الضب، وخفض الحجر، ثم أتى بضميره مكانه لتقدم ذكره فاستتر<sup>11</sup>. وقال ابن جني: الأصل: حرب جحره، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر. ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس<sup>12</sup>

والحاصل، أن الخليل يرى: جواز المجرور على الجوار بشرط توافق الاسم الذي يجاوره في عدته وفي تكبيره وتأنيثه. وسيبويه يرى: جواز المجرور على الجوار ولو اختلف المتجاوران.

### المسألة الثالثة: أصل "خطايا" و"جاء" ونحوهما

إذا كانت الواو والياء متحرّكة، وهما في آخر الكلمة، ووقعا بعد ألف زائدة، وهما في الكلمة التي أُعلّ عينها ولزم أن يجتنب اعلالين في الكلمة الواحدة. وقد جرى الخلاف في أصل خطايا وجاء ونحوهما.

أصل "خطايا" عند الخليل "خطايئ" بياء مكسورة وهي ياء خطيئة، وهمزة بعدها، هي لامها، ثم قلبت الهمزة في موضع الياء لثلاً يؤدّي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف وكتيبة وكتائب، لوقوعها قبل الطرف بحرف، لأنهم يجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزة، فلو لم تقدم الهمزة على الياء لكان يؤدّي إلى إجتماع همزتين، وذلك مرفوض في كلامهم، فصارت "خطائي" ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً، فصارت "خطاء" فاجتمع شبه

<sup>11</sup> ابن هشام، مغني اللبيب (بيروت-لبنان: دار الفكر 896) 1979م.

<sup>12</sup> ابن هشام، مغني اللبيب (دار الفكر-بيروت ص 896) 1979م

ثلاث ألفات، لأن الهمزة تشبه الألف، فأبدلت الهمزة ياء، فصارت "خطايا"<sup>13</sup> ووزنها عنده  
فعالي<sup>14</sup>

وأصلها عند سيبويه "خطاي" أيضا، ولكنه يقلب الياء همزة كما هو قياس الأجوف  
الصحيح اللام نحو قائل وبائع، فتصير "خطاي" فيتخلص مما يجتنبه الخليل مع إرتكاب القلب  
الذي هو خلاف الأصل. وقد نقل سيبويه عن الخليل مثل ذلك أيضا، وذلك أنه حكى عنه أنه  
إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة إختير تخفيف الأخيرة نحو جاء وآدم، فقد حكى بانقلاب ياء  
الجائي عن الهمزة، وهذا مذهب سيبويه.<sup>15</sup> ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء لأنها وقعت منطرفة بعد  
همزة فصارت "خطاي" ثم عمل بها عنده كما عمل بها عند الخليل، فصارت "خطايا". قال  
سيبويه: وأما خطايا فكأنهم قلبوا ياء أبدلت من آخر "خطايا" ألفا، لأن ما قبل آخرها للألف  
كما فتحوا راء مداري، فرقوا بينها وبين الهمزة التي تكون من نفس الحرف، أو بدلا مما هو من  
نفس الحرف، نحو فعال من برئت إذا قلت: رايتُ براءً، وما يكون بدلا من نفس الحرف قضاء،  
إذا قلت: رايت قضاء، وهو فعال من قضيت، فلما أبدلوا من الحرف الآخر ألفا استثقلوا همزة بين  
ألفين، لقرب الألفين من الهمزة. الا ترى أن ناسا يحققون الهمزة. فإذا صارت بين ألفين خففوا،  
وذلك قولك: كساءان، ورايت كساء، وأصبت هناء، فيخففون كما يخففون إذا التقت الهمزتان،  
لأن الألف أقرب الحروف إلى الهمزة. ولا يبدلون، لأن الاسم قد يجرى في الكلام ولا تلزق  
الألف الآخرة بهمزتها، فصارت كالمهمزة التي تكون في الكلمة على حدة، فلذا من كلامهم أبدلوا  
الهمزة التي قبل الآخرة ياء.<sup>16</sup> ووزنها عنده فعائل<sup>17</sup>

<sup>13</sup> ابن الأثيري. الأنصاف (صيدا-بيروت: المكتبة العصرية 2 | 05) دون سنة. ابن الحاجب.. شرح الشافية (بيروت: دار الكتب العلمية 1 | 25) دون سنة.

<sup>14</sup> الأثيري. الأنصاف (صيدا-بيروت: المكتبة العصرية 2/805) دون سنة.

<sup>15</sup> ابن الحاجب. شرح الشافية (بيروت-لبنان: دار الكتب اعلمية 1\25\1979)م.

<sup>16</sup> سيبويه. الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجيل 3\553) دون سنة.

<sup>17</sup> ابن الأثيري. الإنصاف (صيدا-بيروت: المكتبة العصرية 2\80\1408)هـ



وأما "جاء" فأصلها عند الخليل "جايئ" ثم قلبت الهمزة في موضع الياء. قال سيبويه: "وأما الخليل فكان يزعم أن قولك جاءٍ وشاءٍ ونحوهما فهما مقلوبة. وقال: ألزموا ذلك هذا واطرد فيه، إذا كانوا يقبلون كراهية الهمزة الواحدة.<sup>18</sup> لتلا يؤدى إلى إبدال الياء همزة كما ذكرنا في "خطايا" فصارت "جائيا". وأصلها عند سيبويه "جايئ" أيضا، ثم أُعلت الياء بقلبها همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللام فصارت "جائئا"، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء كما ذكرنا في خطايا فصارت جائيا. قال سيبويه: (فهذه الحروف تجرى مجرى قال يقول، وباع يبيع، وهاب يهيب. إلا أنك تحول اللام ياء إذا همزت العين، وذلك قولك: جاءٍ كما تري، همزت العين التي هي همزة في بائع واللام مهموزة، فالتقت همزتان، ولم تكن لتجعل اللام بين من قبل أنهما في كلمة واحدة، وأن التضعيف لا يفارقه، وسترى ذلك في باب الإدغام. فلما لزمتم الهمزتان ازدادت ثقلا، فحولوا اللام وأخرجوها من شبه الهمزة.)<sup>19</sup> وقال أيضا: (وإذا كانت الهمزتان في كلمتين فإن كل واحدة منهما قد تجرى في الكلام ولا تلزق بـهمزتها همزة، فلما كانتا لا تفارقان الكلمة كانتا أثقل، فأبدلوا من إحداهما ولم يجعلوهما في الاسم الواحد والكلمة الواحدة بـمترلتها في كلمتين. فمن ذلك قولك في فاعلٍ من جئت جاء، أبدلت الياء لأن ما قبلها مكسور، فأبدلت مكانها الحرف الذي منه الحركة التي قبلها، كما فعلت ذلك بالهمزة الساكنة حين خففت)<sup>20</sup> ثم أعطيت الكلمة عندهما حكم قاض ونحوه من حذف الياء إذا كان مُنوّنا غير منصوب وبقائها فيما عدا ذلك. ووزنها عند الخليل فالعُ وعند سيبويه فاعل<sup>21</sup>

والذي دعا الخليل إلى تقدير القلب في هذه المسألة أمران

<sup>18</sup> . سيبويه، الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجيل 377\4) دون سنة.

<sup>19</sup> سيبويه، الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجيل 367\4) دون سنة.

<sup>20</sup> سيبويه، الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجيل 552\3) دون سنة.

<sup>22</sup> ابن جني المنصف (مصر: دار الكتب العلمية 54\2) دون سنة.

الأول: الخوف من الجمع بين إعلايين، لأنه إذا قدم الهمزة إلى موضع الياء، وأخر الياء إلى موضع الهمزة، لم يجب قلب الياء همزة، فلا يكون فيه إلا إعلال واحد. وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب جمع فيه بين إعلايين، وهما: قلب الياء همزة، وقلب الهمزة ياء.

والثاني: أنه رأى هم يقبلون فيما اللام فيه صحيحة، فهم أن يقبلوا فيما اللام فيه معتلة أجدر<sup>22</sup> فمن ذلك قول العجاج

لا تِ بهِ الأشياءُ والعبريُّ

وقول طريف بن تميم العنبري

فتعرفوني أنني أنا ذاكم شاكٍ سلاحي في الحوادث

البيت الأول، وشائك في البيت الثاني، ولكن قلب في كليهما.

هذا وقد رجح ابن جني مذهب سيوي في "خطايا" قال صاحب المنصف: ومذهب من لم يقل بالقلب في "خطايا" عندي أقوى من مذهب الخليل، وذلك أنه قد حكى عنهم: غفر الله له خطائته، بوزن خطاعه، وحكى أبو زيد: دريئة ودرائي، بوزن دراع، وخطيئة "خطائي" وذلك في كتاب الهمز المقيس، قرأته على أبي علي عنه.

وفيما يتعلق بـ "جاء" فقد رجح أبو علي الفارسي مذهب الخليل فيما نقل عنه، قال ابن جني<sup>23</sup>: (رأيت أبا علي يذهب إلى قوة قول الخليل في هذا الباب. قال: لأنه لا يجمع على الكلمة إعلايين، إنما هو إعلال واحد، وهو تقديم اللام، وتأخير العين، قال: ومن قال: إنه ليس بمقلوب فقد جمع على الكلمة إعلايين: قلب العين همزة وقلب اللام ياء. قال: وإذا كانوا قد قبلوا في

<sup>22</sup> ابن جني، المنصف (مصر: دار الكتب العلمية 57/2) دون سنة.

<sup>23</sup> ابن جني، المنصف (مصر: دار الكتب العلمية 57/2) دون سنة..

"شاكٍ ولاثٍ" مع أنه ليس فيه اجتماع همزتين، ومع أنهم لو لم يقلبوا لما جمعوا على الكلمة إعلالين، فهم أن يقلبوا فيما لو لم يقلبوه للزمهم إعلالان - وهو باب ساءٍ وشاءٍ وجاءٍ -أولى) وقد استحسّن ابن عصفور هذا الترجيح، إلا أنه حكى أن السماع يشهد لمذهب سيوي، قال صاحب الممتع: (وهذا الترجيح إلا أن السماع يشهد لمذهب الأول. وذلك من العرب من يقول: شاكٌ ولاثٌ، فيحذف العين من شائكٍ ولاثٍ. ومنهم من يقول: شاكٍ ولاثٍ، كما تقدم، فيقلب.

والذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف. وكلهم يقول: شائكٍ ولاثٍ. فلما وجدنا العرب كلها تقول: جاءٍ، ولا تحذف، علمنا أنه في لغة الحاذقين على أصله، إذ ليس من لغتهم القلب، ومن لغتهم القلب، ومن لغتهم البقاء على الأصل. وأما في لغة القالين في شاكٍ ولاثٍ، فيحتمل أن يكون باقيا على أصله. فقد حصل إذن ما ذهب إليه سيوي سماعا. وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به، فهو محتمل

والحاصل أصل "خطايا" عند الخليل "خطايي" على وزن "فعالي". وذهب سيوي كما ذهب إليه الخليل ولكن سيوي يقلب الياء همزة كما هو قياس الأجواف الصحيح اللام. وأصل "جاء" عند الخليل "جايي" قلبت الهمزة في موضع الياء. وأصل "جاء" عند سيوي "جايي" غير أن سيوي أعلّ الياء بقلبها همزة.

#### المسألة الرابعة: موضع "أن" و"أن" إذا حذف عنهما حرف الجر

تعدى الفعل إما بزيادة الهمزة أو التضعيف أو بزيادة حرف الجر ستظهر المسألة إذا حذف حرف الجر عن "أن" و"أن" ما موضعهما بعد نزع الخافض.

ومن الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر هي إسقاط الجر (أى: ونصب ما كان مجرورا على أنه منصوب بترع الخافض) توابعاً نحو "ولكن لا تواعدوهنّ سرّاً" أى: على أى نكاح. "أعجلتم أمر ربكم" أى عن أمره "وقعدوا لهم كل مرصد" أى: عليه

ولا يحذف الجار قياساً إلا مع "أنّ وأن" وأهمل النحويون هنا (أى في المواضع التي يكون فيها حذف حرف الجر من باب القياس) ذكر "كى" مع تجويزهم في نحو "جئت كى تكرمنى" أن تكون "كى" مصدرية واللام مقدرة والمعنى: لكى تكرمنى وأجازوا أيضاً كونها تعليلية، و"أن" مضمرة بعدها.

ولا يحذف مع "كى" إلا لام العلة، لأنها لا يدخل عليها جار غيرها، بخلاف أختيها (أى أن وأنّ، فإنه يحذف معها كل جار. وأما كى فلا يحذف معها إلا اللام، لأنه لا يدخل عليها غير اللام) قال الله: "وبشر اللذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات" "شهد الله أنه لا إله إلا هو" أى بأن لهم، وبأنه. وترغبون أن تنكحوهن" أى "ف أن" أو "عن أن" على خلاف في ذلك بين المفسرين.

ومحل "أن وأن" وصلتهما بعد حذف الجر نصب عند الخليل وأكثر النحويين، حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه، وجوز سيبويه أن المحل جراً. فقد قال بعد ما حكى قول الخليل "ولو قال إنسان أنه جر لكان قولاً قوياً، وله نظائر نحو قولهم: "لاه أبوك" وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر، وأن سيبويه يرى أنه نصب، فسهو.<sup>24</sup>

<sup>24</sup> 1979م. ابن هشام. معني اللبيب (بيروت-لبنان: دار الفكر 698\5) دون سنة

قال سيوي: ولو قال إنسان: إن "أن" في موضع جر في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجر كما حذفوا "رب" في قولهم: "وبلد تحسبه مكسوحا" لكان قولاً قويا، وله نظائر. نحو قوله "لاه أبوك" والأول قول الخليل.<sup>25</sup>

قال ابن مالك

وعد لازما بحرف جروان حذف فالنصب للمنجر

نقلا وفي أن وأن يطرد مع أمن لبس "كعجبت أن يدوا"

"أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم - شهد الله أنه لا إله إلا هو" أي من أن يدوا أي يعطوا الآية، ومن أن جاءكم، وبأنه، فإن خيف اللبس امتنع الحذف كما في رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل لإشكال المراد بعد الحذف. وأما قوله تعالى "وترغبون أن تنكحواهن" فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت، أو أن الحذف لآجل الإبهام ليرتدع من يرغب لجمالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن، وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين.

تنبهان

الأول: إنما إطرده حذف حرف الجر مع أن وأن لطولها بالصلة.

الثاني: اختلفوا في محلها بعد الحذف، فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلها تمسكا بقوله

وما زرت ليلي أن تكون حبيبة إلى ولا دين بها أنا أطلبه

<sup>25</sup> سيوي، الكتاب (بيروت لبنان: دار الجليل 465\2) دون سنة، وابن جني، الجمع (مصر: عالم الكتاب ومكتبة النهضة العربية 12\5) دون سنة، الاشموني، حاشية الصبان (مصر: دار احياء الكتب العربية 346\1) كون سنة

بجر دين. وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما في موضع نصب وهو الأقيس ومثل "إن وأن" في حذف حرف الجر قياساً "كى المصدرية" نحو جئتكَ كى تقوم أى لكى تقوم.<sup>26</sup>

ذهب الخليل إلى أنهما في موضع النصب، لأن حرف الجر قد زال. وذهب سيبويه إلى ذلك، لكنه جعل أقوى منه أن يكون الموضع جراً، وهذا هو الصحيح في النقل عن الخليل وسيبويه. وزعم ابن الحاجب وابن مالك أن مذهب الخليل أنهما في موضع جر، وأن مذهب سيبويه أنهما في موضع النصب، وهذا ليس صحيحاً، فلما قاله سيبويه واضح لا يحتمل التأويل، وقد يكون ابن الحاجب قد وقع منه خطأ في النقل سهواً، وتبعه ابن مالك في ذلك ووجه النصب في هذه المسألة أنه اسم حذف منه حرف الجر فوجب أن يتعدى الفعل إليه فينصبه كما في قوله تعالى: (واختار موسى قومه) وكما في قول عمرو بن معدكرب

أمرتكَ الخير فأفعل ما أمرت به فقد تركتكَ ذامال وذانشب

وهو كثير

ووجه الجرّ أنه اسم سقط منه حرف الجرّ في موضع لا يصحّ تسلّط الفعل عليه فوجب إضماره كقول: الله لأفعلنّ، وكقولك جران العود

وبلدٍ ليس بها أنيس إلا اليعافر وإلا العيس

وكقول رؤية: خير عا فاك الله، إذا قيل له: كيف أصبحت؟ وكقول الفرزدق

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلى ولا دينٍ بها أنا طالبه

وأجيب عن الأول بأنه قد جاء النصب والخفض، والنصب هو الوجه. قال سيوي (واعلم أنك إذا حذف من المحذوف به حرف الجر نصبت، كما تنصب حقًا إذا قلت: إنك ذاهب حقًا. فالمحذوف به مؤكده الحديث كما تؤكده بالحق، ويجرّ بخروف الإضافة كما يجرّ حقًا إذا قلت: إنك ذاهب بحق، وذلك قولك: الله لآفعلن<sup>27</sup>) فالقياس عليه أقوى من القياس على الجرّ. وأما قول جران العود وما يشبهه فأجيب عنه بأن الخفض عند بعضهم ليس بإضمار "رب" وهذا مذهب الكوفيين والمبرد.<sup>28</sup> وإنما هو بالواو التي بمعنى "رب" وأما قول رؤية فشاذ لا ينبغي أن تحمل عليه اللغة الفصيحة. وأجيب عن قول الفرزدق بأنه يحتمل كون "أن تكون" في موضع النصب، وعطف عليه بالجر على التوهم<sup>29</sup>

ووجه النصب في هذه المسألة هو الأقوى، لأن بقاء الجرّ بعد حذف عامله قليل شاذ، والنصب كثير سائع، فكان الحمل أولى<sup>30</sup>

والحاصل، أن موضع "أن" و"أن" في محل نصب عند الخليل، وفي محل جر عند سيوي.

### المسألة الخمسة: تأصيل "مهما"

اختلف أصل "مهما" أهي بسيطة أو مركبة

وهي بسيطة، وعلى القول أنها بسيطة يكون وزنها "فعلي" وألفها إما للتأنيث وإما للإلحاق،

وزال التنوين للبناء.<sup>31</sup>

<sup>27</sup> سيوي، الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجيل 497\3) دون سنة.

<sup>28</sup> ابن هشام، مغني اللبيب (بيروت-لبنان: دار الفكر ص473) دون سنة.

<sup>29</sup> ابن عقيل، المساعد (صيدا-دمشق: دار الفكر 430\1) 1407هـ-1985م.

<sup>30</sup> ابن الحاجب، الأمالي (بيروت-لبنان: دار الجيل 2.714\2) ط2 1407هـ-1985م، ابن عقيل، المساعد (صيدا-دمشق: دار الفكر 429\1) دون سنة

لامركبة من "مه" و"ما" الشرطية. هذا مذهب الأخفش والزجاج والبغداديين فيها، فهي مركبة من "مه" بمعنى اسكت، وما الشرطية.<sup>32</sup>

وقد أجاز سيبويه أن تكون "مه" أضيف إليها "ما".<sup>33</sup> وذكر هذا لسيبويه ونقل نصبه من الكتاب.<sup>34</sup> ولا من "ما" الشرطية و"ما" الزائدة، ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعا للتكرار، أي ولا هي مركبة من "ما"..... الخ. وهذا النوع من التركيب، ذهب إليه الخليل، ما: الأولى للجزء والثانية زائدة وهي مما يزداد بعد الجزء. فلما استقبحوا أبدلوا من الألف الأولى هاء، وجعلوها كالشيء الواحد.<sup>35</sup>

وأصلها عند الخليل "ما"، زيدت عليها "ما" التي تدخل على أخواتها الشرطيات نحو: أينما، مي ما، إن ما، أي ما، فصارت "ماما"، فأستقبحوا هذا اللفظ لتكرار الحرفين، فأبدلوا من الألف الأولى هاء، لأنها من مخرجها، فصارت "مهما". قال سيبويه: وسألت الخليل عن مهما فقال: هي ما أدخلت معها ما لغوا، بمثلتها مع متى إذا قلت: مي ما تأتيني أتيك، وبمثلتها مع إن إذا قلت: إن ما تأتيني أتيك، وبمثلتها مع أين، كما قال سبحانه: (أينما تكونوا يدركم الموت)، وبمثلتها مع أي إذا قلت: (أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى)، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا فيقولوا ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى.<sup>36</sup> وكان القلب في الأولى تنبيها على أنها هي المعتمدة.<sup>37</sup>

<sup>31</sup> الحسن بن قاسم المرادي، الجني الدني، (بيروت-لبنان: منشورات دار الأفاق الجديدة ص 612) 1403هـ. أبو حيان الأندلسي، الإرتشاف (بيروت-لبنان: المكتبة الأزهرية للتراث)، 8\3(2005م

<sup>32</sup> أبو حيان الأندلسي، الإرتشاف، (بيروت-لبنان: المكتبة الأزهرية للتراث) 8\3(2005م، الحسن بن قاسم المرادي، الجني الداني (بيروت-لبنان: منشورات دار الأفاق الجديدة ص. 602-603) دون سنة

<sup>33</sup> سيبويه، الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجيل بيروت 433\1) دون سنة

<sup>34</sup> تأويل مشكل القرآن، 533

<sup>35</sup> أبو حيان الأندلسي، الإرتشاف (مصر: المكتبة الأزهرية للتراث، 8\3) دون سنة

<sup>36</sup> سيبويه، الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجيل 59\3) دون سنة

<sup>37</sup> ابن عقيل، المساعد (صيدا-دمشق: دار الفكر، 137\4) 1400-1980م.



وجوّز سيبويه أن تكون مركبة من "مه" و"ما"، فقد قال: (وقد يجوز إليها ما). والمراد بإذ في قوله التي يجازى بها، ف"مه" على هذا تكون حرفاً من حروف الجزاء، ويعد أن تكون بمعنى: اكفف، خلافاً لبعضهم. قال أبو علي الفارسي: (قال سيبويه: فقد يجوز أن يكون "مه" كإذ ضمت إليها "ما" وقيل: هي اسم مفرد غير مركبة معناه العموم، ووزنها "فعلي" والألف

للإحاق، وزال التنوين للبناء، أو الألف للتأنيث<sup>38</sup>

وقول الخليل أبين وأوضح.<sup>39</sup> ومما يؤيد قوله أنه قد استفهم ب"مه" كما استفهم ب"ما" نحو قول الشاعر

مخما لي السليمة مهما له أودى بنعليّ وسربليه

فمهما بمتزلة ما، كأنه قال: ما لي؟

والحاصل أن أصل "مه" عند الخليل مركبة من "ما" وزيدت علىها "ما" التي تدخل عليها احواتها الشرطية، فاستقبح تكرار الحرف فأبدل الألف الأولى هاء. وعند سيبويه أن أصل "مه" مركبة من "مه" و"ما"

### المسألة السادسة: تأصيل حرف النصب "لن"

اختلف أصل "لن" أهى مثل "لا" فابدلت الألف نونا في "لن" وميما في "لم" أو هي بسيطة.

"لن" حرف نصب واستقبال وليس أصلها وأصل "لم" "لا" فأبدلت الألف نونا في "لن" وميما في "لم" خلافاً للفراء، لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً لا العكس نحو "لنسفاً" و"ليكوناً" ولا أصل

<sup>38</sup> رضي الدين، شرح الكافية (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية 253\2) دون سنة. وابن عقيل، المساعد (صيدا-دمشق: دار الفكر 137\3) 1400هـ-1985م.

<sup>39</sup> أبي علي الفارسي، مسائل العضديات (بيروت-لبنان: مكتبة النهضة العربية 51ص) 1980م

"لن" (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها أى ولو كان أصلها "لا أن" لم يجوز تقديم معمول معمولها عليها، وبذلك يتقدم معمول الصلة على الموصول، وهذا ممتنع، لأن الصلة لا تقدم على موصولها، ومن باب أولى أن يكون معمول الصلة ممتنعاً من التقديم.<sup>40</sup>

قال سيبويه: "ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيدا فلن أضرب لأن هذا اسم، والفعل صلة فكأنه قال: "أما زيدا فلا الضرب له" <sup>41</sup>

نحو "زيدا لن أضرب" زيد: معمول "أضرب" و"أضرب" معمول "أن" من قول الخليل: لا أن، ولو كان على ما ذهب إليه من التركيب لما صحت الجملة خلافاً للأخفص الصغير، وبدليل امتناع نحو "زيدا يعجبني أن تضرب" خلافاً للفراء ويذهب الفراء إلى جواز مثل هذا، ولأن الموصول وصلته مفرد، و"لن أفعل" كلام تام.<sup>42</sup>

فأما لن فحرف نفى تختص بالمضارع وتخلصه للإستقبال وتنصبه كما تنصبه لا الاسم نحو لن أضرب ولن أقوم، فتنفى ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد النفي ولا تأكيده خلافاً للزمخشري. الأول فى أمودجه والثانى فى كشافه، وليس أصلها "لا" فأبدلت الألف نونا خلافاً للفراء، ولا "لا أن" فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي، لأنّ دعو التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب "كلولا". والظاهر هنا جزء كل منهما.<sup>43</sup>

قد اختلف العلماء فى أصل "لن" فذهب الخليل إلى أنّها مركبة، وأصلها: لا أن، حذفت همزة أن تخفيفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. وذهب سيبويه إلى أنّها بسيطة غير مركبة من

<sup>40</sup> مصطفى محمد وعرفة الدسوقي، شرح مغني اللبيب (القاهرة-مكتبة المشهد الحسيني 287\1) دون سنة

<sup>41</sup> سيبويه، الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجليل 407\1) دون سنة. ابن يعيش، شرح المفصل (بيروت-لبنان: عالم الكتب، مكتبة المشي القهجرة 16\7) دون سنة.

<sup>42</sup> ابن هشام، مغني اللبيب (بيروت-لبنان: دار الفكر 50/3)، دون سنة

<sup>43</sup> الأشموني، حاشية الصبان (مصر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 278\1) دون سنة.

شيء. قال سيبويه: (فأما الخليل فزعم أنها "لا أن"، ولكنهم حذفوا لكثرتهم في كلامهم، كما قالوا: ويُلْمُهُ، وكما قالوا: يومئذٍ، وجعلت بمتزلة حرف واحد كما جعلوا هلا بمتزلة حرف واحد، فإنما هي هل ولا، وأما غيره فزعم أنه ليس في "لن" زيادة وليست من كلمتين، ولكنها بمتزلة شئ على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمتزلة "لم" في حروف الجزم، في أنه ليس واحد من الحرفين زائدا. ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيدا فلن أضرب، لأن هذا اسم والفعل صلة، فكأنه قال: أما زيدا فلا الضرب له).

وقد رد على الخليل بأمور:

الأول: أن البساطة أصل والتركيب فرع، فلا يدعى إلا بدليل قاطع<sup>44</sup>

الثاني: لو كانت مركبة مما ذكر لكانت "لا" داخلة على مصدر مقدر من أن والفعل، فتدخل "لا" على معرفة من غير تكرار، مع أنه يكون مبتداء لاخبر له ولا في الكلام ما ينوب منابه.<sup>45</sup>

الثالث: أن دعوى التركيب تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب.<sup>46</sup>

الرابع: أنها لو كانت أصلها "لا أن" لم يجوز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز في نحو: زيدا لن أضرب، وبهذا ردّ سيبويه على الخليل.<sup>47</sup>

وأجيب عنه بأن الشيء قديم حدث له مع التركيب حكم لم يكن قبل ذلك، ف"لو" حرف امتناع لامتناع وتليها الأفعال، و"لا" حرف نفى، فلما ركبا معا قيل: لولا، فصارت حرف امتناع

<sup>44</sup>المقالي، رصف المباني (صيدا-دمشق: دار القلم 355) دون سنة

<sup>45</sup>الحسن بن قاسم المرادي، الجني الداني (بيروت-لبنان: منشورات دار الأفاق الجديدة 271)، 1403-1983م، وخالدي لأزهري، شرح التصريح على التوضيح (بيروت: عالم

الكتب، القاهرة: مكتبة المثنى 230\2) دون سنة

<sup>46</sup>الإشعوي، حاشية الصبان (مصر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 278\3) دون سنة

<sup>47</sup>سيبويه، الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجيل 5\3) دون سنة. الحسن بن قاسم، الجني الداني (بيروت-لبنان: منشورات دار الأفاق الجديدة 27) دون سنة

لوجود ووليتها الأسماء.<sup>48</sup> وأجيب عن هذا الجواب بأن حكم التركيب هنا ليس كحكمه في "لولا" لأن "لولا" قبل "لا" بقي حكمها من أنها حرف امتناع لامتناع، ودخلت "لا" التي للنفي عليها فأزالت الامتناع وصيرته إيجابا، فكأن كل واحد منهما باق على معناه، وليست "لن" من هذا القبيل لأن "لن" و"لا أن" في المعنى واحد، ولا تدخل إحداها على الأخرى لتحدث معنى زائدا فلا ينتظران<sup>49</sup>

وسيبيويه عندما حكم عليها بأنها بسيطة غير مركبة عمل بالظاهر، إذ كان لها نظير في الحروف نحو: لم وأن وأم. ونحن ذا راينا ظاهرا يكون مثله أصلا أمضينا الحكم على ما رأيناه من حاله، وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه على خلافه.<sup>50</sup> فثبت أن مذهب سيبويه أوجه من مذهب الخليل.

والحاصل، قال الخليل أن أصل "لن" مركبة من "لا" و"أن" فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكنين. وقال سيبويه أن "لن" بسيطة غير مركبة من شيء.

### المسألة السابعة: مسألة "أي" الموصولة

اختلف "أي" الموصولة إذا كانت مضافة وصلتها جملة اسمية وصدر صلتها محذوف أهي معرب أو مبني. ولأيّ الموصولة أربع حالات، تعرب في ثلاثة وتبني في واحدة. فتكون معربة:

1. إذا أضيف وذكر صدر صلتها نحو: أكرمت أيهم هو أفضل.
2. إذا لم تضاف وذكر صدر صلتها نحو: أكرمت أيا هو أفضل.

<sup>48</sup> الحسن بن قاسم، الجني الداني (بيروت-لبنان: منشورات دار الأفاق الجديدة 270) دون سنة

<sup>49</sup> المغالي، رصف المبان (صيدا-دمشق: دار القلم 356 ط3/1433هـ-2002م.

<sup>50</sup> ابن يعيش، شرح المفصل (بيروت-لبنان: عالم الكتب 112\8) دون سنة

3. إذا لم تضيف وحذف صدر صلتها نحو: أكرمت أيا أفضل.

ففي هذه الحالات تكون معربة. قال العبري بالاتفاق<sup>51</sup>

وذهب بعض النحاة إلى بناءها في الحالة الثالثة قياسا على الرابعة، وهي البناء.<sup>52</sup>

4. وتكون مبنية إذا أضيفت وكانت صلتها جملة اسمية. والضمير - وهو البناء - ضمير محذوف، فإذا توافرت هذه الشروط الثلاثة بنيت على الضم عند سيويه والمزاني وبعض البصريين. قال سيويه: ((وأرى قولهم "اضرب أيهم أفضل" على أنهم جعلوا هذه الضمة بمتزلة الفتحة في "خمسة عشر" وبمتزلة الفتحة في "الآن" حين قالوا: "من الآن إلى غد" ففعلوا ذلك ب(أيهم) حين جاء مجيئا لم تجيء أخواتها عليه إلا قليلا. واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته إلا ضعفا. وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: "هات ما أحسن" حتى يقول: "ما هو أحسن")<sup>53</sup>

وقال أيضا: (( لو قلت: "اضرب أيهم عاقل" رفعت، لأن "الذي عاقل" قبيحة، فإن قلت: "اضرب أيهم هو القاتل نصبت لأن "الذي هو العاقل" حسن. وزعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع أعربيا يقول: "ما أنا بالذي قاتل لك شيئا"، وهذه قليلة، ومن تكلم بها فقياسه "اضرب أيهم قاتل لك شيئا" واختاره ابن يعيش إذ قال: ((فإن حذف العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفه بُني على الضم نحو قولك لأضربن أيهم أحسن . . .<sup>54</sup>

وإنما بنيت لأن القياس فيها أن تكون مبنية . . . هذا مذهب سيويه))

<sup>51</sup> جلال الدين السيوطي، همع الهوامع (مضر: المكتبة التوفيقية 350\1) دون سنة

<sup>52</sup> رضي الدين، شرح المقدمة الكافية لابن حاجب (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية 1436\3-1985م

<sup>53</sup> سيويه، الكتب (بيروت-لبنان: دار الجيل 400\2) دون سنة

<sup>54</sup> سيويه، الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجيل 400\2) دون سنة

أي واختاره كذلك ابن الحاجب قال: (( . . فإن كانت صلتها محذوفة فالبناء أفصح ))<sup>55</sup>

والقول في كتاب سيبويه:

اعلم أن أيًا مضافًا وغير مضاف بمتزلة من قال : ألا ترى أنك تقول: أي أفضل، وأي القوم. فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجرى من كما أن زيدا وزيد مفاة يجريان مجرى عمرو، فحال المضاف في الإعراب والحسن والقبح كحال المفرد. قال الله تعالى: أيًا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى. فحسن كحسنة مضافا.

وتقول: أيها تشاء لك، فتشاء صلة لآيها حتى كمل اسما، ثم بنيت لك على أيها، كأنك قلت: الذي تشاء لك، وإن اضمرت الفاء جاز وحزمت تشاء ونصبت أيها. وإن أدخلت الفاء قلت: أيها تشاء فلك، لأنك إذا جازيت لم يكن الفعل وصلا، وصار بمتزلة في الاستفهام إذا قلت أيها تشاء؟ وسألت الخليل - رحمه الله - عن قولهم: اضرب أيهم أفضل؟ فقال: القياس النصب كما تقول: اضرب الذي أفضل، لأن أيًا في غير الجزاء والاستفهام بمتزلة للذي أي كما أن من في غير الجزاء والاستفهام.

وحدثنا هارون أن ناسا، وهم الكوفيون يقرؤونها: (ثم لترعينهم من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا) وهي لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا: امرر على أيهم أفضل فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضل لأنك تتزل أيًا ومن متزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام. وزعم الخليل أن أيهم إنما وقع في اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب يقال له أيهم أفضل، وشبهه بقول الأخطل

ولق أبيت من الفتاة بمتزل فآبيت لآحرج ولا محروم

وجاز اسقاط هو فى آيهم كما كان: لا عليك، تخفيفا ولم يجز فى آخواته إلا قليلا ضعيفا.

وأما الذين نصبوه فقاوه وقالوا: هو بمتزلة قولنا اضرب الذين أفضل إذا اثرنا أن نتكلم به، وهذا لا يرفعه احد.

وأما تفسير الخليل-رحمه الله-ذلك الأول بعيد. إنما يجوز فى شعر أو اضطرار ولو ساغ هذا فى

الأسماء لجاز أن تقول: اضرب الفاسق الخبيث (تريد الذى يقال له الفاسق الخبيث)

والخلاصة، أن هذه المسألة كان على ابن الأنبرى أن يعدّها خلافية بين سيبويه والخليل ويونس.

لأن سيبويه يذهب إلى أن ضمة "أي" ضمة بناء. والخليل يقول بأنها ضمة إعراب ويرفع "أي" على

الحكاية. ويونس يرى أن الفعل قبلها ملغى، ويتزله منزلة أفعال القلوب. ويصير ابن الأنبرى على أن

تكون المسألة بين نحاة الكوفة والبصرة، ويتغاضى عن الخلاف بين الخليل وسيبويه ويونس، والغريب

أن ابن الأنبرى فى "أسرار العربية"<sup>56</sup> يذكر هذا الخلاف على أنه بين أساتذة مدرسة البصرة فى حين

أنه فى "الأنصاف" ينسبه إلى الكوفيين والبصريين، وقد سغه سيبويه فى قراءة النصب.<sup>57</sup>

والصحيح كما يقول ابن الحاجب مذهب سيبويه،<sup>58</sup> لأن مذهب الخليل يلزم منه أمور:

أحدها: حذف كثير وهو على القياس.

الثانى: أن المعنى لا يستقيم إلا أن يُقدّر: الذى يقال فيه أشد.

الثالث: أن الا استفهام لا يقع إلا بعد أفعال العلم أو القول على الحكاية، ولا يقع بعد غيره من الأفعال.

<sup>56</sup> ابن الأنبرى، أسرار العربية (دار الأرقام) ص 265، دون سنة.

<sup>57</sup> الخلاف النحوي فى شروح المفصل 103. رسالة لسالم مبارك سعيد الفلق (جامعة عدل كلية التربية قسم اللغة العربية) 1431هـ-2010م.

<sup>58</sup> ابن الحاجب، الأمالي (بيروت-لبنان: دار الجليل، عمان: دار عمار 148\1) 1355هـ-1975م.

والحاصل أن "أي" معرب ومنصوب عند الخليل إذا كان مضافا وصلتها جملة اسمية، ومبني عند سيبويه.

### المسألة الثامنة: عمل "إذن"

اختلف عمل "إذن" أهى الناصبة بنفسها أو بغير نفسها. وهي نصب المضارع بشرط تصديرها،

هذا على مذهب الجمهور وهو أنها الناصبة بنفسها مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب، وخالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحد الرفع بعدها. واستقباله واتصاهما أو انفصاهما بالقسم نحو قولك: "إذن - والله - أكرمك". أو بلا النافية نحو قولك: "إذن لا أهينك"

جوابا لمن قال: سأفعل ما قلت.<sup>59</sup>

وجاء الفصل بلا النافية لأن النافي كالجزم من المنفى فكأنه لا فاصل.<sup>60</sup>

يقال "أتيتك" فتقول: "إذن أكرمك"، ولو قلت: "أنا إذن" قلت: "أكرمك" بالرفع لفوات التصدير. وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف<sup>61</sup>، وقال: "ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم والظرف والمجرور نحو قولك: إذن - والله - أكرمك، وإذن - في الدار - أتيتك، ولا يجوز في غيرهما إلا في ضرورة" وابن بشاذ الفصل بالنداء والدعاء، وبشاذ كلمة أعجمية تعني الفرح والسرور. والكساء وهشام

<sup>59</sup> سيبويه، الكتاب (بيروت - لبنان: دار الجيل 41\1). دون سنة

<sup>60</sup> غلي توفيق، الحدود في النحو شرح الفاكهي (الأردن - دار الأمل للنشر والتوزيع 150/1) دون سنة

<sup>61</sup> ابن عصفور الأشبيلي، المقرب (مصر: دار الكتب العلمية) 262\1 ط 1998/1م.



الفصل بمعمول الفعل. وإلا رجع حينئذ عند الكساية النصب، وعند هشام الرفع. ولو قيل لك: "أحبك" فقلت: "إذن أظنك صادقاً" رفعت، لأنه حال.<sup>62</sup>

قال جماعة من النحويين: إذا وقعت "إذن" بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان نحو: "وإذا لا يلبثون خلافاً إلا قليلاً" و"فإذا لا يؤتون الناس نقيراً" وقرئ شاذاً بالنصب فيهما.

والتحقيق أنه إذا قيل: "إنزرنى أزرى، وإذن أحسن إليك" فإن قدرت العطف على الجواب جزمت، وبطل عمل "إذن" لوقوعها حشواً، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفع والنصب، لتقدم العاطف. وقيل: يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف، أو لأن المعطوف على الأول أول، ومثل ذلك "زيد يقوم وإذن أحسن إليه" إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسميين فالمذهبان، الأول: جواز الرفع والنصب. والثاني: تعيين النصب.<sup>63</sup>

والحاصل قد اختلف النحاة في المضارع المنصوب بعد "إذن" بما هو منصوب؟ فقال الخليل في أحد قوليه على ما حكى عنه أبو عبيد معمر بن المثنى.<sup>64</sup>

وعلى ما ذكر بعضهم<sup>65</sup> إنه ينتصب بإضمار "أن" بعدها، وإلى هذا ذهب الزجاج والفارسي.<sup>66</sup> وذهب سيبويه وأكثر النحاة إلى أنها الناصبة، وحكى ذلك عن الخليل سماعاً عنه. قال سيبويه: اعلم أن إذن إذا كانت جواباً وكانت مبتدأ عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأ. وذلك قولك: إذن أحببتك، وإذن أتيتك.<sup>67</sup> قال: واعلم أن إذن إذا كانت بين الفعل وبين شئ الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لاتنصب، كما لاتنصب أرى إذا كانت بين الفاعل والاسم في قولك: كان أرى زيد

<sup>62</sup> ابن هشام، مغنيبيب (بيروت-لبنان: دار الفكر 121\1) ط5/1979م

<sup>63</sup> ابن هشام، مغنيبيب (بيروت-لبنان: دار الفكر 124\1) ط5/1979م

<sup>64</sup> احمد محمد المقالي، رصف المباني (صيدا-دمشق: دار القلم 156) ط3/1433-2002م. وابن عقيل، المساعد (صيدا-دمشق: دالر الفكر 73\3) 1400-1980م

<sup>65</sup> سيبويه، الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجيل 16\3) دون سنة.

<sup>66</sup> الحسن بن قاسم، الجني الداني (بيروت-لبنان: منشورات دار الأفاق الجديدة 363) دون سنة. وابن عقيل، المساعد (صيدا-دمشق: دار الفكر - 73\3) 1400-1980م

<sup>67</sup> سيبويه، الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجيل 219\3) دون سنة

ذاهباً وكما لاتعمل في قولك: إني أرى ذاهب. فإذا لاتصل في ذا الموضوع إلى أن تنصب كما لا تصل أرى هنا إلى أن تنصب. فهذا تفسير الخليل.<sup>68</sup> وقال: وأما ما سمعت منه فالأول<sup>69</sup>. قوله "فالاول، أى أنها الناصبة بنفسها.

وكان مَنْ نصب بإضمار أن قاسها على "حتى" و"كى" ولامها لام الجحود. ولا يصح القياس عليها، لأنها تنصب بإضمار "أن" لجواز دخولها على المصادر، وربما ظهرت "أن" مع بعضها في بعض المواضع. ولما كانت "إذن" لا يصح دخولها على المصادر ولا يصح إظهار "أن" بعدها في موضع من المواضع لم يجز القياس في نصب ما بعدها على ما ذكر.<sup>70</sup> وأيضاً يرد قول من قال إن النصب بأن مضمرة بعدها "أن" لاتضم إلا بعد حرف جرّ أو عاطف<sup>71</sup>، و"إذن" ليست من ذلك.

والحاصل أن "إذن" عند الخليل هي الناصبة بأن مقدرة بعدها. والصحيح كما قال سيبويه أنها الناصبة بنفسها، وأما حرف جزاء وجواب.

### المسألة التاسعة: مسألة "إياك وأخواته"

اختلف النحويون في "إياك ونحوه" خلافاً طويلاً هل لواحقه ضمائر أو حروف. وقد تباينت آراءهم لابن يعش: (إن هذا الضرب من المضمورات فيه إشكال ولهذا كثر إختلاف العلماء فيه)<sup>72</sup> ولا تنحصر المسألة في كثرة الخلاف بل تزيد على ذلك في تعدد نسبة أكثر من قول النحوى إذ نسب للخليل وسيبويه والأخفش والزجاج وابن كيسان أكثر من قول بحيث يصعب تمييز مذهب هذا النحوى أو ذاك ولهم في ذلك أقوال كثيرة أهمها:

<sup>68</sup> سيبويه، الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجيل 14/3 دون سنة

<sup>69</sup> سيبويه، الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجيل بيروت 16\3 دون سنة

<sup>70</sup> أحمد محمد المقالي، رصف المباني (صيدا-دمشق: دار القلم 1433(156)-1982م.

<sup>71</sup> ابن عقيل، المساعد (صيدا-دمشق: دار الفكر 7\3(1400)-1980م.

<sup>72</sup> ابن يعيش، شرح المفصل (بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المثنى 98\3) دون سنة.

1. أن الضمير هو (أيا) وما بعده من الكاف والياء حروف لا موضع لها من الاعراب تدل على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، لأنها لو كانت أسماء لكانت مجرورة بالإضافة، ولا سبيل للإضافة هنا لأن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها، وهذا قول سيبويه<sup>73</sup> ونسب إلى الأخفش<sup>74</sup> وابن السراج<sup>75</sup> والفراسي<sup>76</sup> لما نسب في كتب الخلاف إلى البصريين.<sup>77</sup>
2. أن إيا ضمير مضاف إلى ما بعده وما بعده ضمير في محل جر بالإضافة. وهذا المذهب منسوب إلى الخليل والأخفش والمزاني، ورجحه ابن مالك بدليل قول العرب: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب) فأضيف (إيا) إلى الاسم الظاهر.
3. أن (إيا) اسم ظاهر وهو مضاف إلى ما بعده وما بعده ضمير في محل جر. وهذا المذهب منسوب إلى الزجاج ونسبه ابن عصفور إلى الخليل غير أن الزجاج يقول في معاني القرآن واعرابه: (وموضع الكاف في "إياك" خفض بإضافة "إيا" إليها، و"إيا" اسم للمضمرة المنصوب إلا أنه يضاف إلى سائر المنصوبات) وهذا واضح أنه يعدّ "إيا" ضميرا لا اسما ظاهرا. فعلى هذا فمذهب الزجاج هو المذهب الثاني.
4. أن اللواحق التي تلحق "إيا" هي الضمائر، و"إيا" عمادا، لأن الكاف والهاء والياء هي الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الإتصال ولا فرق

<sup>73</sup> أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب (الفاخرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي 355\2-356) ط2/1403هـ-1983م. ابن مالك، شرح التسهيل (مصر: نشر دار هجر للطباعة 144\1) ط1/1990م. خالد الأزهرى، شرح التصريح (بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المنى 104\1) دون سنة.

<sup>74</sup> المرادي، الجني الداني (جلب: المكتبة العربية 53) 1393هـ-1973م. ابن يعيش، شرح المفصل (بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المنى 98\3) دون سنة. ابن مالك، شرح التسهيل (مصر: نشر دار هجر للطباعة 14\1) 1990م. أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (مصر: المكتبة الأزهرية للتراث 930\2) 2005م.

<sup>75</sup> ابن السراج، الاصول (مصر: مؤسسة الرسالة 107\2) ط3/1996.

<sup>76</sup> المرادي، الجني الداني (جلب: المكتبة العربية 53) 1393هـ-1973م. أبو حيان الأمدلسي، ارتشاف الضرب (مصر: المكتبة الأزهرية للتراث 93\2) 2005م. جلال الدين السيوطي، جمع الهوامع (مصر: المكتبة التوفيقية) 212/1) دون سنة.

<sup>77</sup> أبو البركات كمال الدين الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف (بيروت-لبنان: المكتبة العصرية 615\2) 1407م. عبد الطيف الترجي الزبيدي، ائتلاف النصر (بيروت لبنان: عالم الكتب ص105) 1407هـ.

بينهما، إلا أنهما لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فأُتِيَ بـ"إيا" لتعتمد عليه. وهذا القول منسوب إلى الفراء وابن كيسان كما نسب إلى الكوفيين.

5. وقيل: إن "إياك" بكاملها هي الضمير. وهو منسوب إلى ابن كيسان والكوفيين.

6. كما نسب إلى سيويه والأخفش وابن در سقويه أن "إيا" اسم لظاهر ولا مضمير.

وقد اعترض على الثان بأن الضمير لا يضاف، وعلى الثالث بأنه لو كان اسماً ما اقتصر على ضرب واحد من الاعراب وهو النصب. كما اعترض على الرابع، بأن الأكثر لا يكون عمدة

للأقل في كلام العرب، كما أن "ايا" تشبه "أنت" ولا يقال أن "أن" عمدة للتاء. وعلى الخامس بأن الاسم الضمير لا يتغير بعضه بتغير أحوال المراد به من غيبة وتكلم وخطاب.

وأقرب هذه المذاهب هو المذهب الأول لأنه سالم من كثير من الاعتراضات.<sup>78</sup>

وذهب البصريون إلى أن "إيا" هي الضمير وما بعده خروف تدل على التكلم والخطاب والغيبة.

وذهب الخليل بن أحمد: إلى أن "إيا" اسم مضمير مضاف لما بعده لأنه لا يفيد معنى بافراده. فخص بالإضافة عوضاً عما منعه وهو الضمير الواحد الذي يضاف.<sup>79</sup>

<sup>78</sup> رزق الطويل، الخلاف النحوي في المنصوبات (الرياض: الفيلة مكة المكرمة-المعابدة 185) 1431هـ-1985م.

<sup>79</sup> منصور صالح محمد علي الوليدي، الخلاف بين النحويين (أربد-الأردن: عالم الكتب، عمان الأردن: جدار الكتاب العالمي) 214(2006م).

وزهد الخليل أن "إيا" اسم مضمّر، ولواحقه ضمائر، وهو مضاف إليها.<sup>80</sup> واختاره ابن مالك، ونسبه إلى المزاني والأخفش. ومذهب سيويّه أن "إيا" هو الضمير، ولواحقه حروف تبيّت أحوال الضمير من تكلم وخطاب وغيبة<sup>81</sup>، واختاره الفارسي، وابن جني، ونسبه إلى الأخفش<sup>82</sup>

واعترض على مذهب سيويّه بأن الضمير هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب، و"إيا" بمفردها لا تدل من شيء من ذلك، فكيف تسمى ضميراً؟ وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة، فعند الإحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث<sup>83</sup>

وضعّف مذهب الخليل من جهة أنه لا يعلم ضمير أضيف إلى غيره، لأن الضمائر لاتضاف، كما أن الغرض من الإضافة هو التعريف والتخصيص، والمضمّر على نهاية الاختصاص، فلا حاجة إلى الإضافة. وأما قوله<sup>84</sup>: "ولو أن رجلاً قال: إياك نفسك لم أعنفه" وما سمعه من قولهم

: فإياه وإيا الشواب<sup>85</sup>، فقد رد على ذلك ابن جني<sup>86</sup> بقوله: ((فأما حكاة سيويّه عنه من قولهم: (فإياه وإيا الشواب) فليس سبيل مثله مع قلته أن يعترض على السماع والقياس جميعاً، ألا ترى أنه لم يُسمع منهم: أيّك وإيا الباطل، ولا حكى عنهم تأكيد الكاف والهاء بعد إيا.

<sup>80</sup> سيويّه، الكتاب. (بيروت-لبنان: دار الجيل 279/1) دون سنة. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (صيدا-بيروت: المكتبة العصرية 695\2) 1407هـ-1987م. وعبد الرحمن السهيلي، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام (مصر: دار الكتب الحديثة 12/2) ط 1969/1م. الأشموني، الصبان (مصر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 115\1) دون سنة.

<sup>81</sup> ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (دمشق: دار الفكر 102/1) 1400هـ-1980م. والمرادي، الجني الداني (حلب: المكتبة العربية ص 536) 1393هـ-1973م.

<sup>82</sup> أبو الفتح ابن جني، سر الصناعة الأعراب (دمشق: دار القلم دمشق 314/1) ط 1413/2هـ-1993م. والمرادي، الجني الداني (حلب: المكتبة العربية ص 536) 1393هـ-1973م.

<sup>83</sup> خالد الأزهري، شرح التصريح (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية 103/1) دو سنة

<sup>84</sup> سيويّه، الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجيل 279/1) دون سنة

<sup>85</sup> سيويّه، الكتاب (بيروت-لبنان: دار الجيل 279/1) دون سنة

<sup>86</sup> ابن جني، سر الصناعة (بيروت-لبنان: دار القلم العلمية 315/1) دون سنة

فأما قول الخليل: لو أن قائلًا قال: إياك نفسك لم أعنفه، فهذا ليس بتصريح قول ولا محض إجازة، وإنما قاسه على ما سمعه من قولهم: "فإياه وإيا الشواب"، ولو كان ذلك قويا في نفسه، وسائغا في رأيه، لما قال: لم أعنفه، كما لا يقال في قول من قال: ققم زيد، فرفع زيدا بفعله: إنك في هذا عندي غير معنف، وإنما يقال له: أصبت ووافقت صحيح كلام العرب الذي لا معدل عنه، أو كلام هذا نحوه))

وهناك مذاهب أخرى في هذه المسألة، أحدها: أن "إيا" اسم ظاهر مبهم ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها، وهو مذهب الزجاج. والثاني: أن "إياك" بكماله اسم واحد مضمّر، ونسب للكوفيين. والثالث: أن اللواحق هي الضمائر، و"إيا" عماد يعتمد عليها لواحقها لتمييز الضمير المنفصل من المتصل، ونسب إلى بعض البصريين وجمع من الكوفيين، واختاره أبو حيان، ونسبه المرادى للفراء، ونسبه ابن الأنبري لابن كيسان.

والأقرب من هذه المذاهب إلى الصواب مذهب سيبويه، لأنه له نظائر في العربية، فالكاف في نحو: ذلك، حرف دال على الخطاب، والتاء في نحو: جاءت، حرف دال على التأنيث. والألف في قول من قال: قاما أخواك، وقاموا إختوتك، وقمن الهندات، حروف تدل

على التثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث.

والحاصل أن "إيا" اسم مضمّر، ولواحقه ضمائر، وهو مضاف إليه عند الخليل. وسيبويه يقول: أن "إيا" هو الضمير، ولواحقه حروف تبين أحوال المضمّر من تكلم وخطاب وغيبة. والله أعلم بالصواب